المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" صناعة الاسمنت"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

طلال الهزايمة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (صناعة الإسمنت) 2

مقدمة 4

أهم مؤشرات قطاع صناعة الإسمنت 6

قائمة الجداول:

جدول (1): تعريفات 3

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع صناعة الإسمنت الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية 8

جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الإسمنت 9

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة الإسمنت من الاستهلاك الوسيط الكلي 11

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة الإسمنت من الاستهلاك الوسيط الكلي 12

قائمة الأشكال البيانية:

الشكل (1): أهم مدخلات ومخرجات قطاع صناعة الإسمنت 10

الشكل (2): مدخلات قطاع الإسمنت حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد) 13

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (صناعة الإسمنت)

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية أنشطة الخارطة القطاعية التي تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني الى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع صناعة الإسمنت استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الإسمنت في الناتج المحلي الإجمالي 1.04%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الإسمنت في الإنتاج الكلي 1.04%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة الإسمنت 5.22% ضمن قطاعات الصناعات التحويلية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الإسمنت في الصادرات الوطنية 0.08%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الإسمنت في تعويضات العاملين 0.62%.
- كان قطاع الانشاءات أكثر استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الاسمنت.
- كان قطاع المنتجات النفطية المكررة (المحلية) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع الاسمنت نسبة الى استهلاكه الوسيط.
- كان قطاع الآلات الهندسية (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع صناعة الإسمنت نسبة الى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	▪ مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	▪ نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	▪ الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتِج بإضافتها إلى المنتَج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت ،والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتَجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	يتكون الطلب النهائي من: ▪ الاستهلاك الأسري ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر ▪ الاستهلاك الحكومي ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي ▪ التغير في المخزون ▪ الصادرات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهرتي الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

يعتبر الاردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتميزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافةً إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات بأساس عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعا فرعياً من ضمنها 46 قطاع فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع صناعة الإسمنت استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن الصناعات التحويلية والمتمثل نشاطه في صنع الإسمنت والجير والجص.

أهم مؤشرات قطاع صناعة الإسمنت:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الصناعية التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 19.93% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع صناعة الإسمنت في الناتج المحلي الإجمالي 1.04% محتلاً بذلك المرتبة 23 من حيث أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد:

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعية التحويلية 31.55 % من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع صناعة الإسمنت المرتبة 24 من حيث مساهمة القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 3.31 %, والمرتبة 7 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 1.04%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعات التحويلية:

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتِج بإضافتها إلى المنتَج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي.

وبلغت حصة القيمة المضافة لقطاع صناعة الإسمنت 5.22 % ضمن قطاعات الصناعات التحويلية محتلاً بذلك المرتبة الخامسة.

المساهمة في الصادرات الوطنية:

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 51.41% للصناعات التحويلية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً و48.59 % لباقي القطاعات الاقتصادية.

احتل قطاع صناعة الإسمنت المرتبة 35 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.08 %, والمرتبة 57 من أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.16 %.

المساهمة في تعويضات العاملين:

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 16.17% للصناعات التحويلية و83.83% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع صناعة الإسمنت المرتبة 7 من أعلى قطاعات الصناعات التحويلية مساهمةً في تعويضات العاملين والبالغ عددها 46 قطاعاً فرعياً بنسبة 3.84%, والمرتبة 27 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.62 %.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع صناعة الإسمنت الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	23
الإنتاج الكلي	24
الصادرات الوطنية	57
تعويضات العاملين	27

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداما لإنتاج قطاع صناعة الإسمنت:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الإنشاءات	83.75
2	صناعة الطوب	11.79
3	صناعة مواد البناء الاخرى	0.20
4	خدمات أخرى	0.14
5	صناعة الإسمنت	0.07
6	منتجات الفخار والزجاج	0.06
7	صناعة الدهان	0.06
8	البيض والدواجن	0.02
9	التجارة	0.01
10	خدمات الاعمال	0.01
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		**96.11**
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		**3.89**
مجموع الإنتاج الكلي		**100**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع صناعة الإسمنت. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع صناعة الإسمنت ، حيث احتل قطاع الإنشاءات المرتبة الأولى مستخدما من إنتاج قطاع صناعة الإسمنت بنسبة 83.75%, وجاء قطاع صناعة الطوب في المرتبة الثانية بنسبة 11.79% وقطاع صناعة مواد البناء الاخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 0.20%. وفي المقابل, جاء قطاع خدمات الأعمال في المرتبة العاشرة بنسبة 0.01%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع صناعة الإسمنت ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 96.11%, ومكونات الطلب النهائي بنسبة 3.89%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع الإسمنت

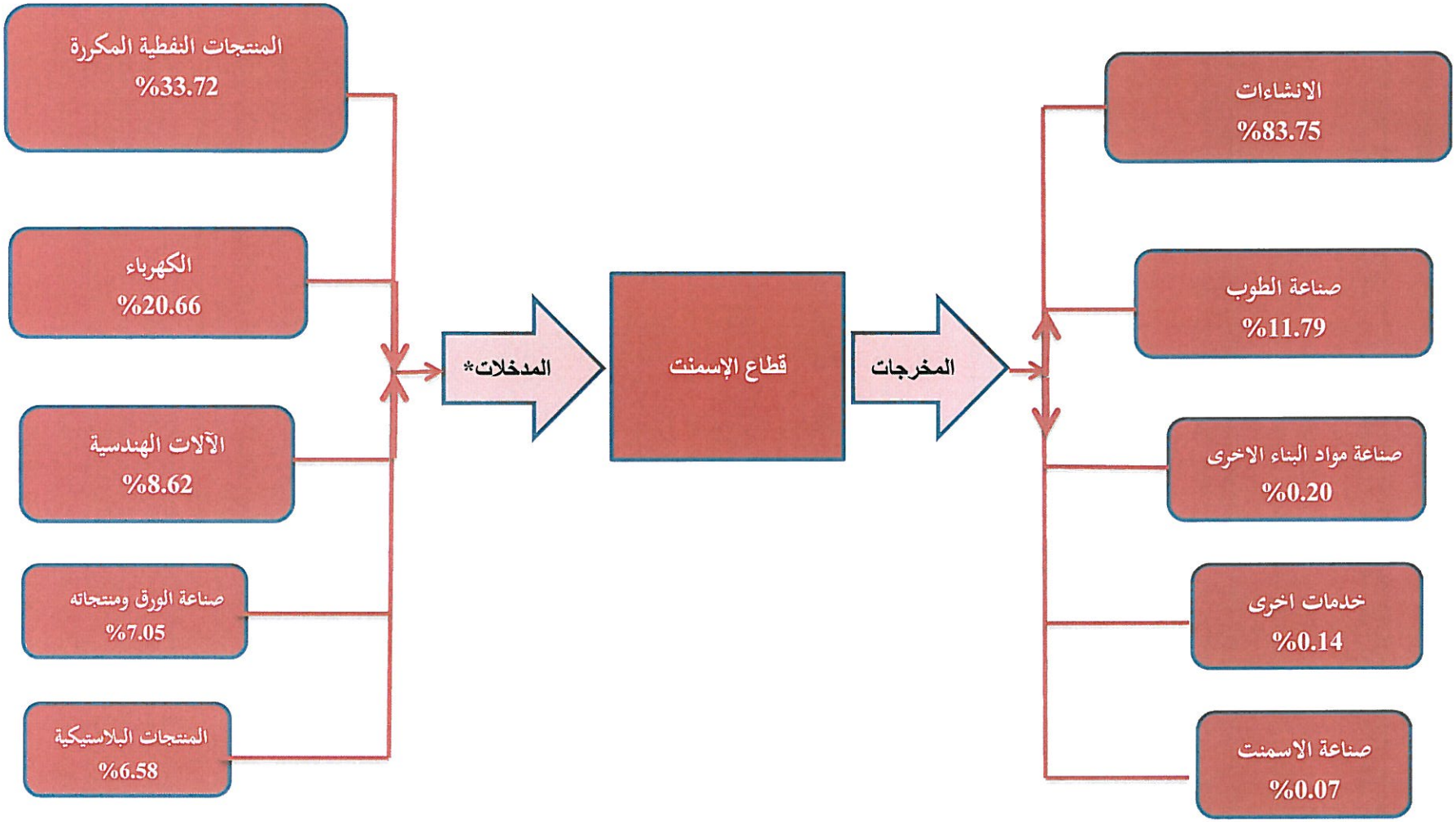

* المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع صناعة الإسمنت من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	27.98
2	الكهرباء	19.28
3	النقل البري	5.42
4	المحاجر	5.11
5	خدمات النقل الاخرى	4.42
6	المنتجات البلاستيكية	3.67
7	صناعة الورق ومنتجاته	3.08
8	التجارة	2.51
9	خدمات الاعمال	1.90
10	قطاع البنوك	1.24
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		**77.38**
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		**22.62**
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		**100**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء كان ذاتيا (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع صناعة الإسمنت. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى بنسبة 27.98%، تلاه قطاع الكهرباء في المرتبة الثانية بنسبة 19.28%. وفي المقابل, جاء قطاع البنوك في المرتبة العاشرة بنسبة 1.24%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع صناعة الإسمنت من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	الآلات الهندسية	7.93
2	المنتجات النفطية المكررة	5.73
3	صناعة الورق ومنتجاته	3.97
4	المنتجات البلاستيكية	2.91
5	الكهرباء	1.38
6	المحاجر	0.58
7	صناعة المنسوجات	0.07
8	الطباعة والنشر	0.02
9	زيت الزيتون والزيوت الاخرى	0.01
10	المنتجات الكيماوية الاخرى	0.01
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		**22.62**
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		**77.38**
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		**100**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع صناعة الإسمنت.وقد احتل قطاع الآلات الهندسية المرتبة الأولى من أكثر السلع استهلاكاً من قبل قطاع صناعة الإسمنت بنسبة 7.93%, وجاء قطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثانية بنسبة 5.73%. وفي المقابل، احتل قطاعي زيت الزيتون والزيوت الاخرى والمنتجات الكيماوية الاخرى المرتبة العاشرة بنسبة 0.01%.

الشكل (2) مدخلات قطاع الاسمنت حسب مصدر المدخل (مصنع محلي أو مستورد)